

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٦٦٤

الخميس ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسويرفا
	بولندا	السيد رادومسكي
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1936727 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، للمشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (تكلم بالإنكليزية): مع تطور النزاع في سورية، تظل هناك حقيقة واحدة - إن شعب سورية هو من لا يزال يتحمل عواقب ثماني سنوات ونصف السنة من الحرب. وفي مختلف أنحاء البلد، لا يزال أكثر من ١١ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وهذا أكثر من نصف عدد السكان المقدر.

وأود اليوم، أولا، إطلاع المجلس بشأن الاستجابة الإنسانية؛ ثانيا، تغطية الوضع في الشمال الغربي؛ ثالثا، الإشارة إلى بعض النقاط فيما يتعلق بالشمال الشرقي؛ رابعا، إحاطة أعضاء المجلس علما بنتائج زيارتي الأخيرة للعملية العابرة للحدود؛ خامسا، تذكير المجلس بالحالة الإقليمية الأوسع.

أولا، فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية، تعمل الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى من خلال جميع السبل الممكنة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص المحتاجين

كل شهر. وحتى الآن هذا العام، وصلنا إلى متوسط ٥,٦ مليون شخص كل شهر في جميع أنحاء سورية. ونحاول إعطاء الأولوية للأكثر احتياجا. وأكثر من نصف الاستجابة يتم في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. ويتم ذلك بموافقة الحكومة وقبولها وبالتنسيق معها. وهذا العام، تقدم الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية مساعدات من داخل سورية إلى ٣ ملايين شخص في المتوسط كل شهر. ومعظم المستفيدين هم الأشخاص الأكثر احتياجا وفي المجتمعات ذات التركيز العالي من المحتاجين. والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية مصممة لتلبية احتياجات الناس، بناء على تقييمات مستقلة. وعلى الرغم من التحديات الإدارية والأمنية التي لا تزال نواجهها من داخل سورية، قامت الأمم المتحدة بأكثر من ٥٥٠٠ مهمة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر لتقييم الاحتياجات وتقديم المعونة ورصد تأثير عملنا. وبالإضافة إلى استجابة الأمم المتحدة الإنسانية المنسقة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، يجري إخطارنا بانتظام بالمساعدات الإنسانية الثنائية من الدول الأعضاء، بما في ذلك الاتحاد الروسي.

ثانيا، ما زلت قلقا للغاية إزاء الحالة في الشمال الغربي. وفي الأسابيع الأخيرة، كانت هناك زيادة في الغارات الجوية والبرية، معظمها في أجزاء من جنوب وغرب إدلب، مما تسبب في ارتفاع عدد الإصابات في صفوف المدنيين، حسبما أفادت تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وفي اليومين الماضيين، وردت تقارير عن وقوع أكثر من ١٠٠ غارة جوية في إدلب والمناطق المحيطة بها. وأفادت تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن أربعة مرافق صحية منفصلة قد تضررت في ٤ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك مستشفى كفر نبل. وأبلغ أيضا عن زيادة في القصف خارج المنطقة.

ولا تقتصر معاناة المدنيين في هذه المناطق على تحمل أثر الأعمال العدائية، بل إنهم ما زالوا يعانون في ظل وجود هيئة

الأجهزة المتفجرة المرتجلة أو مخلفات الحرب من المتفجرات منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر. وغادر حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص المناطق الحدودية بين تركيا وسورية في المراحل المبكرة من القتال، معظمهم باتجاه الجنوب. وقد عاد معظمهم الآن، ولكن أكثر من ٧٠ ٠٠٠ ما زالوا مشردين.

كما تضررت البنية التحتية المدنية. وذكرت منظمة الصحة العالمية أن خمسة مرافق طبية تضررت بالقتال. كما أن محطة علوك للمياه، التي تقدم خدمات المياه إلى ٤٦٠ ٠٠٠ شخص في الحسكة، توقفت عن العمل بشكل متكرر بسبب الأعمال العدائية. واستجابت حكومة تركيا لطلبات دعم العمليات الإنسانية. وقامت تركيا بتسيير عدد من البعثات العابرة لخطوط التماس، حيث أتى الفنيون من الحسكة إلى علوك لإجراء إصلاحات في محطة المياه وإمدادات الطاقة. كما أرسلت تركيا فنييها. وفي حين تم استعادة المياه مرة أخرى، من المهم تأمين الوصول المستمر لكفالة تشغيل هذه المرافق الحيوية بشكل مستمر.

وعموماً، ما زلت قلقاً إزاء بشأن تأثير التغيرات في الرقابة الإدارية على العمليات الإنسانية في الشمال الشرقي. ففي ظل وجود ١,٨ مليون شخص في حاجة، من الأهمية بمكان أن تكون هناك استمرارية للخدمات الأساسية المنقذة للحياة وإيصال المعونة الإنسانية، بغض النظر عن أي تغييرات في المراقبة. فلذلك آثار خاصة على مخيمات النازحين، مثل الهول، حيث ترتفع احتياجات السكان البالغ عددهم ٦٨ ٦٠٠ شخص. ويضم هذا المخيم سوريين وعراقيين وروايا بلدان ثالثة. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن تعيد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك أعضاء المجلس، رعاياها إلى الوطن لإعادة الإدماج أو المقاضاة بموجب التشريعات الوطنية، حسب الاقتضاء.

تحرير الشام، وهي منظمة إرهابية مدرجة في قائمة الأمم المتحدة. ونتابع بقلق الوضع بالنسبة للمدنيين في كفر تخاريم، حيث تعرض المدنيون للحصار والقصف في أعقاب الاحتجاجات ضد هيئة تحرير الشام. وتشير التقارير إلى مقتل مدنيين. وبشكل أعم، نرى أن الهياكل الأساسية المدنية يجري تفكيكها وبيعها في المناطق الواقعة تحت سيطرة هيئة تحرير الشام، بما في ذلك البنية التحتية للمياه والكهرباء، وكذلك خطوط السكك الحديدية. وإزالة الهياكل الأساسية المدنية تؤثر على الخدمات الأساسية الآن، ولكن سيزيد ذلك من صعوبة إحداث أي انتعاش في المستقبل.

وأكثر من نصف السكان في إدلب اضطروا إلى الانتقال من أجزاء أخرى من البلد. ويعيش مئات الآلاف في مخيمات وملاجئ غير رسمية بالقرب من الحدود مع تركيا. وهناك مساحة ضئيلة متبقية لاستيعاب مزيد من النازحين. وبدء فصل الشتاء - مع هطول الأمطار والبرد والطين الذي يجلبه - يفاقم الحالة الإنسانية المتردية. وفي هذا السياق، بدأ مجلس التحقيق الداخلي لمقر الأمم المتحدة الذي أنشأه الأمين العام عمله للتحقيق في سلسلة من الحوادث التي وقعت في شمال غرب سورية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وأود أن أذكر المجلس بمطالبة الأمين العام جميع الأطراف المعنية بتقديم دعمها لهذا المجلس في الاضطلاع بواجباته.

ثالثاً، ما زلت أتابع التطورات في شمال شرق سورية عن كثب. وقد تراجعت الأعمال العدائية منذ التوصل إلى اتفاقات في ١٧ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، ولكن استمرت الاشتباكات في المناطق الحدودية، خاصة حول منطقتي رأس العين وتل أبيض. والمفوضية السامية لحقوق الإنسان تحققت من تقارير تفيد بقتل ٤٩ مدنيا بسبب مزيج من الغارات الجوية والمهجمات البرية ونيران القناصة وعمليات الإعدام التي نفذتها الجماعات المسلحة. كما تحققت المفوضية من مقتل ٣١ مدنيا بواسطة

من الطابع الإنساني للبضائع التي يجري شحنها. ويصعد المراقبون الذين قابلتهم إلى كل شاحنة. ويفتحون الصناديق ويقطعون أكياس الأرز ويفحصون المركبات قبل التصريح بعبور المساعدات للحدود. وعند وصول المعونة إلى المستودعات في سورية، يتولى فحصها مراقبون تابعون إلى طرف ثالث تعاقدت معه الأمم المتحدة. وتفحص المواد التي يتم إفراغها من الشاحنات بالمقارنة مع بيان الشحنة. وأجرى مراقبو الطرف الثالث نحو ٢ ٠٠٠ تقييم لمواد المعونة حتى الآن هذا العام. وبالإضافة إلى رصد وصول المعونة إلى المستودعات، فإنهم يراقبون توزيعها بصورة مباشرة أيضا إلى الأشخاص المتضررين وإيصالها إلى المدارس والمستشفيات. وأجروا عمليات الرصد بعد التوزيع باستخدام آليات الاستجابة المجتمعية وإجراء المقابلات الفردية مع الجهات المستفيدة. ولم تتوصل أنشطة رصدهم إلى أي دليل على تحويل مسار المعونة بصورة منظّمة.

ونواصل أيضا استخدام تكنولوجيات جديدة لرصد إيصال المعونة. ويمكننا رصد عملية إيصال المعونة في جميع المراحل بواسطة الصور الموسومة جغرافيا وزمنيا. وتسمح نظم تعقب السلع الأساسية باستخدام الشفرة الشريطية في جميع صناديق المساعدة من الحدود إلى المستودع ثم إلى الأفراد المستفيدين. وتحمل الصناديق نفسها أرقام هواتف مطبوعة عليها لتمكين المستفيدين من الإبلاغ عن طريق الهاتف أو تطبيق WhatsApp عن كل ما كانوا يتوقعونه أو عن أي احتياجات أخرى في حال عدم إيصالها إليهم. وأنشئ مركز للاتصالات الهاتفية لتمكين جميع الأشخاص الذين لديهم استفسارات عن إيصال المعونة من الاتصال عن طريقه.

وعلى الرغم من أن الحياة كلها لا تخلو من المخاطر تماما، ولكن يمكنني القول بثقة أن الأمم المتحدة تعلم بما يجري عبر الحدود في إطار برنامجنا فضلا عن علمها بالمكان الذي تصل إليه تلك المواد المرسلّة. ونعلم أن المساعدة تصل إلى المدنيين

في شمال سورية، عموما، يتم دعم ٤ ملايين شخص من خلال آلية الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية عبر الحدود، بما في ذلك ٢,٧ مليون شخص في الشمال الغربي لا يمكن الوصول إليهم من داخل البلاد. وهذا يقودني إلى النقطة الرابعة. في تشرين الأول/أكتوبر، ذهبت إلى تركيا، وتفقدت عمليتنا عبر الحدود. وكان بوسعي مشاهدة إيصال المساعدات، وتقييم عمل آلية المراقبة التابعة للأمم المتحدة والتحدث إلى أشخاص نساعدهم داخل سورية. ومنذ عام ٢٠١٤، أرسلت الأمم المتحدة حوالي ٣٠ ٠٠٠ شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية عبر المعابر الحدودية الأربعة المذكورة في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وتم تزويد المدنيين بالمساعدة الغذائية والمياه والمساعدة الطبية والمأوى وغير ذلك. ويستخدم عدد من الشاحنات الآلية العابرة للحدود اليوم أكثر من أي وقت مضى، مع عبور أكثر من ٩٠٠ شاحنة في تشرين الأول/أكتوبر. ويتم الوصول إلى المزيد من الناس الآن أكثر من أي وقت مضى. وفي تشرين الأول/أكتوبر وحده، زودت الأمم المتحدة ١,١ مليون شخص بالغذاء من خلال عمليات التسليم عبر الحدود، وهو ضعف العدد المسجل في كانون الثاني/يناير. ونمت العملية من تركيا بأكثر من ٤٠ في المائة منذ ذلك الوقت في عام ٢٠١٨، بسبب الزيادة في الاحتياجات الإنسانية. ومن خلال تلك العمليات تمكنا من تجنب أزمة إنسانية أسوأ في شمال سورية.

ويمكنني أن أؤكد أن العملية التي أذن بها القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) هي واحدة من أكثر نظم تقديم وإيصال المعونة تمحيصا في العالم اليوم. ويتم مراقبة حركة إيصال المعونة الإنسانية على أربعة مستويات مختلفة: على الحدود، وفي المستودعات داخل الأراضي السورية، وفي نقاط التوزيع وبعد التوزيع. ويتم رصد الطابع الإنساني للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود والتحقق منها بواسطة آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة. ويتحقق مراقبون من ١٥ جنسية مختلفة

الإنسانية. ولقد استمعنا إلى الإحصاءات. ولا يزال أحد عشر مليون سوري، بن فيهم نحو ٥ ملايين طفل بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وهذه الاحتياجات أساسية وحاسمة. فنحن نتحدث عن الغذاء والماء والمأوى وتقديم المساعدة الطبية والرعاية الصحية الوقائية والتعليم للأطفال السوريين. ويجب السماح للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني بمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب والأمن وعلى نحو مستمر ودون عوائق وباستخدام جميع وسائل - بما في ذلك التعاون عبر الحدود والخطوط والبرامج العادية - للوصول إلى السوريين المحتاجين في جميع أنحاء البلد. وحتى الشهر الماضي لا يزال هناك ٤ ملايين شخص من المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية يعتمدون على العمليات العابرة للحدود. وبعبارة أخرى يغطي نحو ٤٠ في المائة من مجموع عمليات المساعدة الإنسانية بواسطة تلك الآلية.

ومنذ أن بدأت الأمم المتحدة العمليات العابرة للحدود في تموز/يوليه ٢٠١٤ عملاً بالقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) وفرت تلك الآلية شريان حياة حقيقي للسكان في المناطق غير الخاضعة لسيطرة السلطات. وحتى الآن تواصل الآلية تمكين الأمم المتحدة وشركائها من كفالة وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى ملايين الأشخاص. وقد كان هذا العام حافلاً جداً بالعمل. فلم يسبق أن كان هناك الكثير من القوافل الإنسانية عبر الحدود مثلما كانت عليه خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر بسبب الحالة السائدة في شمال البلد. علاوة على ذلك، وكما أوضح السيد لوكوك بالتفصيل، فلا تزال آلية الرصد المرتبطة بالعمليات العابرة للحدود قوية وموثوقة بما. ومعروف عنها أنها من أكثر النظم فعالية وتفصيلاً بين جميع العمليات الإنسانية التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

وستنتهي الولاية الحالية للعمليات العابرة للحدود بحلول بداية العام المقبل. ويكتسي تجديد ولايتها أهمية قصوى. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره،

الذين يحتاجون إليها. وبالتالي، يمكنني القول بكل وضوح ألا بديل للعملية عبر الحدود. ومن الأهمية بمكان تحديد أحكام القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وليست لدينا خطة بديلة، وسنشهد بدون هذه العملية عبر الحدود، نهاية فورية لتلك المعونة التي تقدم الدعم إلى ملايين المدنيين. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تزايد سريع في معدلات الجوع والمرض. وسوف يضطر عدد أكبر من الناس عبر الحدود، ما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الحالية في المنطقة.

وبذلك أنتقل إلى النقطة الخامسة والأخيرة. فبوجود ما يزيد على ٥,٦ مليون سوري يقيمون في البلدان المجاورة بوصفهم لاجئين، كان للأزمة أثر هائل على المنطقة بأسرها. وبالمثل يقع على البلدان المضيفة للاجئين عبء ثقيل. وعند زيارتي إلى تركيا في الشهر الماضي أتيحت لي الفرصة للإعراب عن خالص التقدير والامتنان مرة أخرى إلى حكومة تركيا وشعبها على سخائهما وضيافتهما الاستثنائيتين للاجئين لأمد طويل. ونعرب عن الامتنان نفسه للأردن ولبنان والعراق ومصر وغيرها. وأحث المجتمع الدولي أن يكون أكثر سخاء في دعم جميع هذه الدول في تحمل تلك الأعباء.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية):** سأدلي بهذا البيان بالنيابة عن القائمين المشاركين الثلاث: الكويت وألمانيا وبلجيكا.

وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته القيمة والحسنة التوقيت. وقد ذكرنا السيد لوكوك مرة أخرى بأن الملايين من السوريين لا يزالون بحاجة إلى الحماية والمساعدة

والبنية التحتية المدنية. مرة أخرى، فإننا نشعر بالقلق العميق إزاء التقارير الأخيرة عن الهجمات على المرافق الطبية.

لقد قمنا أيضا بإدانة الهجمات التي ترتكبها الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه، أعدنا التأكيد على أن جهود مكافحة الإرهاب لا يمكن أبدا أن تعفي أي طرف من الأطراف من الالتزامات المترتبة عليه بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التقيد بمبدأي التمييز والتناسب. إن أكثر من نصف السكان الحاليين في إدلب من الأشخاص المشردين داخليا، والكثير منهم في عداد المشردين بالقرب من الحدود التركية، في مواجهة ظروف إنسانية متردية في مخيمات مكتظة مع حلول فصل الشتاء.

وما زال نفس القدر من القلق يساورنا إزاء الحالة في المنطقة الجنوبية الغربية، بما في ذلك حول دمشق، حيث لا يزال ما مجموعه ٢,٨ مليون شخص في حاجة إنسانية شديدة للحماية الأساسية والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والغذاء والتعليم وغير ذلك من أنواع المساعدة. وتفاقم الحالة الأمنية، التي لا تزال متقلبة في هذه المنطقة، من جسامه التحدي. كما أن الحالة في مخيم الركبان لا تزال متردية. وما زلنا ندعو إلى حل دائم ومستمر لبقية السكان ونؤكد، في هذا السياق، أهمية السماح بوصول الأمم المتحدة إلى المخيم. وأخيرا، أود أن أثير أربع نقاط أخرى.

لن يتسنى تحقيق سلام دائم في سورية بدون العدالة والمساءلة. ونؤكد من جديد دعمنا القوي للآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١؛ ونرحب أيضا بمجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام مؤخرا والذي يعمل الآن.

”ويدون هذه العملية، سنشهد زيادة في وفيات المدنيين، وانتشار الأمراض، بل ومزيدا من المعاناة التي يكابدها سكان يتعذر الوصول إليهم، عبر أي وسيلة أخرى، على مثل هذا النطاق الواسع، وفي هذا التوقيت الجيد وبهذه الطريقة المباشرة“. (S/2019/820، الفقرة ٤٤).

ونتفق مع هذا التقييم، ولذلك السبب سيعمل المشاركون في الصياغة عن كذب مع جميع أعضاء المجلس والبلدان المعنية أو المشاركة لأجل تجديد القرار بشأن العمليات العابرة للحدود - بوصفه قرارا إنسانيا بحتا - قبل نهاية العام. وإن من مسؤوليتنا الجماعية أن نكفل تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) كي تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني من مواصلة التخفيف من شدة الاحتياجات الإنسانية لجميع السكان في سورية.

ولا تزال ترد التقارير عن الاشتباكات في شمال شرق سورية، ما يزيد من تهديد الحالة الإنسانية المتردية أصلا. وأدت تلك الاشتباكات إلى وقوع خسائر بين المدنيين ولا يزال كثير من الأشخاص مشردين بالرغم من انخفاض عدد تلك الاشتباكات. ومن الأهمية بمكان ألا يعاق وصول المساعدات الإنسانية. وفي هذا الوقت فإننا نولي اهتماما خاصا لمحنة مياه علوك وندعو جميع الأطراف إلى كفالة استمرار التشغيل الكامل لهذه المحطة التي توفر المياه إلى ما يقرب من نصف مليون شخص في الحسكة. ولا يزال نحو ٦٨ ٠٠٠ من السكان، بمن فيهم نسبة ٩٤ في المائة من النساء والأطفال يقيمون في مخيم الهول. وندعو إلى استمرار تقديم المساعدات الإنسانية بشكل كامل إلى المخيم وإلى توفير الحماية الخاصة التي يحتاجون إليها.

أما في المنطقة الشمالية الغربية، فبالرغم من تراجع الأعمال القتالية منذ نهاية آب/أغسطس، أبلغ عن تصعيد العنف ما أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين وخاصة في المناطق الجنوبية والغربية من إدلب، وسبب مزيدا من الأضرار للمدنيين



والأهم من ذلك، لا غنى عنها بالنسبة لملايين السوريين. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى دعم تمديد في ذلك القرار لفترة ١٢ شهرا أخرى. ولا مغالاة في التأكيد على أهمية تمديد العمل بالقرار. إنه سيكون بموجب شروطه استمرار تدفق الإمدادات الحيوية من خلال جميع نقاط العبور الأربع.

أولا، نحن ممتنون للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية التي قدمت الضروريات الأساسية والأدوية المنقذة للحياة عن طريق معبر اليعربية الحدودي. يجب أن تظل نقطة العبور التي لا غنى عنها هذه مفتوحة. في شمال غرب سورية، فإن العمليات العسكرية السافرة والشنيعة التي يقوم بها النظام جعلت المجتمعات المدنية في إدلب وشمال حماة تعتمد كلياً على المعونة التي تسلمها الأمم المتحدة عبر الحدود من خلال معبري باب الهوى وباب السلام الحدوديين. ونحن ندين بشدة تصعيد نظام الأسد لهذه الغارات الجوية التي، مع الدعم الروسي، أسفرت عن مقتل وإصابة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. إن هذه الهجمات البغيضة استهدفا عمدا المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك مرفقان طبيان يقوم اتحاد منظمات الإغاثة والرعاية الطبية بتشغيلهما، في انتهاك للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). وتسعى الولايات المتحدة إلى محاسبة المسؤولين عن الهجمات على المستشفيات والمدارس ومنازل المدنيين محاسبة كاملة. ولذلك فإننا نؤيد تأييدا تاما عمل مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة للتحقيق في الهجمات على المرافق الطبية التي تدعمها الأمم المتحدة في شمال غرب سورية. ستكون المحاسبة العلنية على ما يتوصل إليه المجلس من نتائج أساسية لكفالة المساءلة وردع الهجمات في المستقبل.

وندعو إلى الوقف الفوري لهذه الهجمات التي تشنها القوات السورية والروسية من أجل إنهاء الأزمة الإنسانية والمضي قدما بالعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولكن ما يجب أن ينتهي ليس هذه الهجمات وحدها. يجب على النظام أيضا أن يكف عن استخدام

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، فإن موقفنا لم يتغير. ويجب أن تكون جميع عمليات العودة آمنة وطوعية وكريمة ومستنيرة.

كما نكرر دعوتنا إلى وقف الأعمال العدائية على الصعيد الوطني، وفقا لقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). لا يوجد حل عسكري للصراع الدائر في سورية.

وأخيرا، نرحب بانعقاد اللجنة الدستورية كخطوة أولى في العملية السياسية، ونؤكد مجددا دعمنا للمبعوث الخاص بيدرسن في جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي في سورية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

**السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته.

اجتمع المجلس عشرات المرات لمناقشة الأزمة الإنسانية في سورية. وبعد العديد من الاجتماعات، يمكن للمرء أن يبدأ في الاعتقاد بأن هذه الأزمة كانت قائمة دوماً وستظل قائمة - كمشكلة يمكننا أن نحللها ولكن لا يمكننا التصدي لها. ولكن لا يمكننا الاكتفاء بمجرد رصد هذه المشكلة. في الواقع، على المجلس التزام تجاه الشعب السوري - التزام بالرد على الخيارات المتعمدة لنظام الأسد، التي خلفت من القتلى مليون سوري ومن المشردين ١٢ مليوناً. وهذا التزام الولايات المتحدة مستعدة للوفاء بها.

إننا نقف بحزم وراء دعوة وكيل الأمين العام إلى استمرار آلية المساعدة الإنسانية العابرة للحدود المنقذة للحياة والمنشأة بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا. ذلك لأن الآلية تحقق الغرض المنشود منها. فقد وصلت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٩ من خلال الآلية العابرة للحدود إلى عدد من الناس أكبر من أي وقت مضى منذ أن اتخذ المجلس القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). ونؤيد أيضا الآلية لأنها شفافة وموثوق بها،

**السيدة غيغن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد مارك لوكوك على إحاطته، ولا سيما، على مشاطرته إيانا تقييمه لأداء آلية المساعدة العابرة للحدود.

النقطة الأولى التي أود إبداءها هي أنه يجب علينا اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لكفالة وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء الأراضي السورية. ولن أكرر الأرقام التي ذكرها السيد لوكوك لأنها تتحدث عن نفسها. المعونة الإنسانية العابرة للحدود أساسية ولا غنى عنها. هذه النقطة تتجلى بوضوح في التزايد المستمر لعدد المستفيدين من المساعدات عبر الحدود، في وقت تستمر فيه الأعمال القتالية في شمال شرق وشمال غرب سورية. وتدعو فرنسا أعضاء المجلس إلى إبداء الوحدة والمسؤولية في الحفاظ على هذا الأصل من الأصول الأساسية من خلال اعتماد تمديد في آخر للقرار رقم ٢١٦٥ (٢٠١٤). لا يوجد بديل لمساعدة الملايين من الناس المحتاجين بينما يواصل نظام بشار الأسد استخدام المعونة الإنسانية لأغراض سياسية.

يستعد الشعب السوري لمواجهة قسوة شتاء جديد من الحرب. وعلى غرار السنوات السابقة، من الضروري الوصول إلى كامل الأراضي السورية بأقصر الطرق وأسرع الوسائل. فبقاء الرجال والنساء والأطفال على قيد الحياة يتوقف على ذلك. ويعني ذلك أيضاً الحفاظ على الهيكل الموحدة لتقديم المعونة لسورية والحفاظ على الدور الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عمّان، وهو أمر بالغ الأهمية. وينبغي التشجيع على تحصيل الدفعة الأولى من الصندوق الإنساني العابر للحدود لسورية من أجل شمال شرقي سورية في هذا الصدد، الأمر الذي يمثل خطوة رئيسية نحو سد احتياجات أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص نازح في المنطقة. ونحن ندعو مرة أخرى الجهات الفاعلة التي لها تأثير على دمشق إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء الأراضي السورية على نحو آمن وكامل ومن دون عوائق، بما في ذلك في المناطق التي استعاد

المعونة الإنسانية لمعاقبة خصومه السياسيين. يجب توجيه المعونة إلى حيثما هناك حاجة إليها - دون استثناء. ومع ذلك، ونحن نتكلم، فإن النظام يعرقل المعونة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والوصول إلى الغوطة الشرقية والركبان وجنوب سورية.

إن هشاشة الحالة الأمنية، ولا سيما في جنوب سورية، تمنع الأمم المتحدة من استخدام معبر الرمثا الحدودي، الذي أذن المجلس باستخدامه. ونحث الأمم المتحدة على البقاء على أهبة الاستعداد لاستخدام معبر الرمثا حالما تسمح الظروف الأمنية في جنوب سورية. وعندما يحدث ذلك، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن المعونة الإنسانية المحضة، بما في ذلك ٩ بلايين دولار قدمتها الولايات المتحدة منذ بدء النزاع، ينبغي أن توجه إلى جميع السوريين المحتاجين.

وفي حين أن خيارات النظام السوري تجسد العار ذاته، هناك من تستحق خياراتهم إشادة هذا المجلس. ولذلك، فإنني أحتتم اليوم بتحية العاملين في المجال الإنساني الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم من أجل الشعب السوري. نحن نتذكر مع التقدير والإعجاب السيد جيمس لو ميزورييه، مؤسس ومدير فريق ماي داي للإنقاذ، ونعرب عن خالص تعازينا إلى أسرته وأحبائه. وفي إطار جهوده الإنسانية، عمل جيمس على إنقاذ حياة المدنيين المعرضين للخطر جراء الغارات الجوية السورية والروسية. إن التزام جيمس تجاه الشعب السوري هو الذي دفعه إلى دعم إنشاء ذوي الخوذ البيض الذين نفخر تماماً بدعم عملهم المنقذ للحياة.

لقد عانى الشعب السوري على يد نظام الأسد منذ عام ٢٠١١، ولكن لدينا القدرة على التخفيف من حدة تلك المعاناة. وفي الواقع، فإننا ملزمون بتخفيفها. هل لنا ألا نتأخر أكثر في القيام بذلك، وكما ذكر السيد لوكوك، لا توجد خطة بديلة.



الحرب. وفيما عدا الاستجابة الإنسانية، لا يمكن وضع حد لمعاناة الشعب السوري إلا بالتوصل إلى حل سياسي شامل. ويبقى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) خريطة طريقنا ويجب أن يُنفذ بجميع عناصره. إن بدء عمل اللجنة الدستورية هو نقطة انطلاق، ولكن يجب إحراز تقدم مواز بخصوص الجوانب الأخرى للعملية السياسية. وهذا يعني تهيئة بيئة آمنة ومحايدة. ويعني أن الأسلحة يجب أن تسكت في جميع أنحاء الإقليم. كما أن ذلك يتطلب اتخاذ تدابير لبناء الثقة، ولا سيما إطلاق سراح المحتجزين والمختطفين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب التيقن بصورة تامة من مصير ضحايا الاختفاء القسري. إن تهيئة هذه البيئة أمر حاسم الأهمية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، تحت مراقبة الأمم المتحدة، يشارك فيها جميع السوريين بمن فيهم أولئك الذين فروا من الحرب.

جميع هذه العناصر أساسية للتوصل إلى حل سياسي يتسم بالمصداقية. وحتى يتم وضع مثل هذا الحل موضع التنفيذ، لن تشارك فرنسا في تمويل إعادة الإعمار، شأنها في ذلك شأن شركائها في الاتحاد الأوروبي.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** يشكر الوفد الصيني وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية ويشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة والوكالات المعنية لتحسين الحالة الإنسانية في سورية.

في الوقت الحاضر، لا يزال الكثير من السوريين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. فقد أوقعت سنوات من النزاع ضرراً كبيراً بالبنية التحتية للبلد وتسببت في العديد من الصعوبات، بما في ذلك نقص الغذاء والرعاية الصحية والأدوية. وأدت العمليات العسكرية في شمال شرقي سورية إلى تفاقم هشاشة الأوضاع الإنسانية. وقد تسبب النزاع الذي طال أمده بآثار سلبية على الحالة الإنسانية. ومع اقتراب فصل الشتاء، ينبغي للأمم المتحدة وجميع الوكالات الإنسانية أن تستعد لإحداث تغيير حقيقي في

النظام السيطرة عليها في الآونة الأخيرة، ولا سيما المناطق التي لا يزال يتعذر الوصول إليها، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي الإنساني.

النقطة الثانية التي أود أن أسلط الضوء عليها، والتي نكرها بلا كلل، هي أن احترام الجميع للقانون الدولي الإنساني أمر أساسي وغير قابل للتفاوض. ويجب أن تظل حماية المدنيين أولوية قصوى. وندين الهجمات بشدة، ولا سيما الهجمات التي يشنها النظام، ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، ولا سيما ضد البنى التحتية الإنسانية والطبية. ويساورنا بالغ القلق إزاء التقارير الجديدة عن شن الغارات على أربعة مرافق طبية في إدلب في الأسبوع الماضي. إن اشتداد القتال في الشمال الغربي في الأيام الأخيرة هو أمر غير مقبول. إن مجلس التحقيق، الذي أنشأه الأمين العام بشأن تلك الهجمات والذي نؤيده تأييداً كاملاً، ينبغي أن يتيح تسليط الضوء على هذه الحوادث. ويجب بذل كل جهد ممكن لإعادة وقف إطلاق النار في إدلب.

ومن الضروري إحراز التقدم في ثلاثة اتجاهات في الشمال الشرقي - استمرار مكافحة الإرهاب، وحماية السكان المدنيين، والتنفيذ الكامل للاستجابة الإنسانية. كما أن استمرار الأعمال القتالية يؤكد أيضاً أن الظروف لا تسمح بعودة اللاجئين في ظروف تحترم القانون الدولي. إن مكافحة الإرهاب أمر بالغ الأهمية لنا جميعاً ولا جدال فيه، ولكن لا يجوز استخدامه لتبرير الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني التي نشهدها. ولا بدّ من محاسبة أولئك الذين يرتكبون تلك الأعمال أمام المحاكم. وندعو إلى تعاون جميع الأطراف مع مجلس التحقيق ومع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية.

والنقطة الثالثة التي أود أن أكرر التأكيد عليها هي دعمنا للعملية السياسية السورية، وهي السبيل الوحيد للخروج من

النقل العام والتدريب في مجال الموارد البشرية وغير ذلك من أشكال المساعدة. ونظم حفل في ميناء اللاذقية في سورية في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر بمناسبة تسليم المساعدة التي قدمتها الحكومة الصينية إلى سورية في شكل معدات التفتيش الجمركي والمعونة الغذائية الطارئة.

ثالثاً، بغية توطيد المكاسب على جبهة مكافحة الإرهاب، يجب أن تتواصل الجهود لتوحيد المعايير ومكافحة جميع أشكال الإرهاب، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي. ويمثل القضاء على القوى الإرهابية ضماناً أمنية ضرورية للشعب السوري كي يستأنف حياة سلمية وعادية. وفي الوقت الحاضر، لا تزال القوى الإرهابية تحتل جزءاً كبيراً من إدلب. ويهدد الإرهابيون سلامة المدنيين ويدمرون البنى التحتية ويزيدون من تدهور الحالة الإنسانية. وينبغي أن يكون المجتمع الدولي ملتزماً بإيجاد حل شامل لمكافحة الإرهاب والتحديات الإنسانية على السواء. وينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى انتكاس المكاسب في مجال مكافحة الإرهاب، وأن تعمل معاً للتصدي للمخاطر المرتبطة بنقل الإرهابيين ومنع تجدد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وينبغي للأمانة العامة أن تراقب عن كثب حالة مكافحة الإرهاب في سورية وتحركات الإرهابيين، وأن تنظر بجدية في مسألة تقديم الإرهابيين إلى العدالة وتقديم اقتراحات عملية في ذلك الصدد.

وعندما يتعلق الأمر بالعمليات الإنسانية عبر الحدود في سورية، فلا بد من احترام سيادة سورية احتراماً كاملاً، ومراعاة آراء الحكومة السورية، واتباع متطلبات قرارات المجلس بدقة لمنع إساءة استعمال الأذون العابرة للحدود. وينبغي أن تجري العمليات في امتثال لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالإغاثة الإنسانية والأحكام ذات الصلة من القانون الدولي ومبادئ الحياد والنزاهة وعدم التمييز. إن الإغاثة الإنسانية عبر الحدود هي طريقة إغاثة خاصة في ظل ظروف محددة، وينبغي

الأوضاع المعيشية للشعب السوري. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الإنسانية في سورية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجالات السياسية والأمنية وظروف مكافحة الإرهاب. ولحل المشكلة الإنسانية، نحن بحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتكامل.

أولاً، من الضروري احترام وضمان سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية وحل القضايا بالوسائل السياسية والدبلوماسية. إن التسوية السياسية هي المخرج الواقعي الوحيد من النزاع السوري والوسيلة الأساسية لتحسين الحالة الإنسانية في سورية. وقد عقدت اللجنة الدستورية السورية اجتماعها الأول في جنيف في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، تبعه اجتماع للهيئة المصغرة المؤلفة من ٤٥ عضواً. وستبدأ الأطراف الجولة الثانية من المناقشات في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وترحب الصين بهذا التطور وتؤيد الأمم المتحدة، ولا سيما المبعوث الخاص بيدرسن في مواصلة بذل مساعيه الحميدة وجهوده الرامية إلى احترام مبدأ عملية بقيادة سوريين وملك السوريون زمامها، تنفيذاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والتوصل إلى حل سياسي يمكن أن يستوعب شواغل جميع الأطراف.

ثانياً، من الضروري تكثيف جهود الإغاثة الإنسانية، ورفع الإجراءات الاقتصادية المفروضة على سورية، والمضي قدماً في عودة اللاجئين والمشردين ودعم الحكومة السورية في إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزود الأمم المتحدة بما يكفي من التمويل والموارد لكفالة توفير الإمدادات الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء سورية. وبغية تحسين الجوهر للظروف المعيشية للشعب السوري، لا بد من بذل جهود لتحسين الحالة الاقتصادية في سورية، والمساعدة في العودة الآمنة والطوعية للاجئين السوريين، ودعم الحكومة السورية في ترميم وإعادة بناء المساكن وسبل عيش الناس والمرافق الطبية والتعليمية وإزالة الألغام وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. لقد قدمت الصين إلى سورية الأغذية والأدوية ووسائل

علينا أن نقدر التطورات الإيجابية على أي نطاق التي تهدف إلى التخفيف من معاناة الشعب السوري. ويحدونا الأمل في أن يستمر الإبقاء على الاتفاقات ذات الصلة وتنفيذها.

ثانياً، يود وفد بلدي الإشادة بالجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة للعمل الإنساني - رغم التحديات التي يواجهها - في مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. وفيما يتعلق بتحديد الاستجابة الإنسانية عبر الحدود، لاحظنا في البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام لوكوك أنه لا يمكن أن يكون هناك بديل لذلك إذا أريد للأمم المتحدة الوصول إلى ملايين الأشخاص المحتاجين. وتؤمن إندونيسيا إيماناً راسخاً بأنه ينبغي لنا أن نساعد ٤ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية يعيشون حالياً في المناطق التي تدعمها عمليات المساعدة عبر الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية فعالية عمليات تقديم المساعدة عبر الحدود وكفاءتها باستخدام آلية قوية للرصد. ونحن على استعداد للمشاركة في مختلف الأنشطة التي يضطلع بها مجلس الأمن، بما في ذلك أثناء المناقشات بشأن مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة عبر الحدود.

وهذا يقودني إلى النقطة الثالثة من بياني، وهي الأهمية البالغة التي يكتسبها قيام المجلس باستجابة مشتركة في معالجة الحالة الإنسانية في سورية. فقد نتخذ مواقف تتعارض أحياناً مع بعضها البعض، إلا أن ذلك ينبغي ألا يمنعنا من إنقاذ حياة الناس. ويكتسي الحوار وتوافق الآراء في المجلس أهمية بالغة لكفالة القيام بعملية إنسانية محددة الأهداف في سورية وتقديم المزيد من المساعدة إلى أبناء الشعب السوري لإعادة بناء حياتهم.

إن النزاع في سورية لن ينتهي إن لم يحل الحوار محل العنف. ونحن نعلم أن الحوار سيشكل تحدياً إن لم تكن هناك ثقة بين جميع الأطراف المعنية. ولذلك، تشن إندونيسيا على العمل الشاق الذي يقوم به المبعوث الخاص بيدرسن في تيسير الحوار وبناء الثقة

للمجلس أن ينظر إليها على هذا النحو في ضوء الحالة الأمنية مؤخراً. وينبغي أن تخضع العملية لمراقبة الأمم المتحدة، ويمكن أن تستفيد من المزيد من الشفافية. ولا بد من تعزيز التنسيق مع الحكومة السورية للتأكد من كون الإمدادات الإنسانية هي فقط التي تدخل إلى البلد، وللقيام بفعالية بمنع وقوع إمدادات المعونة في أيدي الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة غير المشروعة.

**السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** نود نحن أيضاً أن نشكر وكيل الأمين العام لوكوك على عرضه المستكمل الشامل. ويرى وفد بلدي أيضاً أن التصدي للتحديات الإنسانية في سورية مسألة ملحة. فالحالة الإنسانية في سورية تتطلب منا أقصى الاهتمام وإعطائها الأولوية.

ولا يزال لقلق يساورنا إزاء الاشتباكات والتشريد المستمرين بلا هوادة في الشمال الشرقي والشمال الغربي من سورية. ومن المقلق للغاية أيضاً أن نعلم أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قد أكدت سقوط ٣١ من الضحايا المدنيين في المنطقة الشمالية الشرقية بسبب الأعمال القتالية منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر، فضلاً عن أكثر من ١٠٠٠ إصابة في المنطقة الشمالية الغربية. وهناك الملايين من الناس بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وقد عرض علينا وكيل الأمين العام لوكوك أرقاماً مذهلة للغاية. وهي ليست مجرد إحصاءات يتم وضعها في تقارير منتظمة، فنحن نتكلم عن حياة الناس، ومن المهم ضمان ألا تزيد هذه الأرقام. كما أنه من المهم أن نحسن الحالة من خلال بذل جهود المعونة إلى أقصى حد ممكن. وتود إندونيسيا أن تسلط الضوء على ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، ترحب إندونيسيا بانخفاض الأعمال القتالية. بيد أن التقارير لا تزال ترد عن وقوع حوادث مختلفة. لذلك، فإننا نناشد جميع حاملي البنادق أن يوقفوا أعمال القتال والهجمات التي تؤثر على المدنيين بشكل دائم. ونحن بحاجة للتوصل إلى حل مستدام للأحوال المشقة في الميدان. وفي هذه المرحلة، يتعين

إن الظروف التي يعيشها المدنيون الأبرياء تحثنا، بوصفنا أعضاء مجلس الأمن، على بذل المزيد من الجهود لضمان تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية. كما يجب أن نكفل ألا تؤدي التطورات الأخيرة في شمال سورية لتعرض عمليات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود للخطر. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركائه لما يسطعون به من عمل بالغ الأهمية في بيئات صعبة من أجل ضمان حصول المحتاجين على المساعدة، التي كثيرا ما تكون منقذة للحياة. ومن المقرر تجديد الولاية المتعلقة بهذه المساعدة عبر الحدود في نهاية العام. وستعمل جنوب أفريقيا مع المشاركين في الصياغة وجميع الأطراف المعنية بغية إيجاد أساس مشترك وتحقيق الوحدة في هذا الصدد.

وفي الختام، تدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لضمان وقف تصعيد الأعمال القتالية، فضلا عن احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. كما نتطلع إلى الإحاطة التي سيقدمها المبعوث الخاص بيدرسن بشأن التقدم المحرز في عمل اللجنة الدستورية، ونرحب بعقد الجولة الثانية من المحادثات في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. ونبغي تشجيع كل خطوة صغيرة نحو السلام والاستقرار كي تعود بالفائدة على جميع السوريين.

**السيد رادومسكي** (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

إن الحالة في سورية تزداد تعقيدا كل يوم. إلا إنه ثمة شيء واحد يظل ثابتا، وهو المعاناة الهائلة التي يقاسيها السكان المدنيون في سورية على نطاق فريد من نوعه في عالم اليوم. وعلى نحو ما ندرك بشكل مؤلم، لا يزال المدنيون - بمن فيهم الأطفال - يدفعون أغلى ثمن نتيجة للأعمال القتالية الجارية في البلد. ففي الآونة الأخيرة فقط، قتل العشرات وأصيبوا بجروح خلال

والاطمئنان فيما بين جميع الأطراف، إلى جانب الدعم القيم الذي يقدمه المجتمع الدولي. ونتابع عن كثب التقدم المحرز بشأن المناقشات المكثفة في جنيف حول اللجنة الدستورية، ونتطلع إلى إجراء الجولة التالية من المناقشات في نهاية هذا الشهر.

**السيد فان شالكويك** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد مارك لوكوك على إحاطته المفصلة، كالمعتاد.

تمر سورية وشعبها بنقطة تحول فريدة، حيث إن آفاق السلام والاستقرار في متناول أيديهم. وعلى نحو ما قد ذكرت جنوب أفريقيا سابقا، يجب إيجاد حل للحالة في سورية من خلال المفاوضات والحوار، ونواصل دعوة جميع الأطراف لأن تبذل قصارى جهدها من أجل التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونرى أن انطلاق أول اجتماع تعقده اللجنة الدستورية التي طال انتظارها في جنيف علامة مشجعة. ومع ذلك، علينا أيضا أن نظل مدركين لآثار التطورات الأخيرة على طول الحدود بين تركيا وسورية على التقدم المحرز على المسار السياسي والحالة الإنسانية.

ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية في سورية والأثر السلبي للأعمال القتالية الأخيرة على الشعب السوري. ورغم إقرارنا بمختلف اتفاقات السلام ومذكرات التفاهم، وبأن مستويات العنف قد انخفضت، لا تزال الاشتباكات بين الأطراف تزيد من تفاقم الظروف المزرية التي يواجهها العديد من المدنيين بالفعل. ولا يمكن قبول التهديد المستمر الذي يشكله العنف والدمار، خاصة بالنسبة لأضعف أفراد المجتمع، وهم النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وتكرر جنوب أفريقيا دعوتها لجميع الأطراف إلى الامتنال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

أو - لنكن صريحين - من المستحيل كفالة تقديم المساعدة المنقذة للحياة للملايين والوصول إلى المحتاجين. وربما تكون الأمثلة على فائدة تلك الآلية أضعاف ذلك. ولكن اسمحو لي أن أشير إلى كلمات الأطباء العاملين في إدلب، الذين قالوا لنا أنه بدون توفير المساعدة عبر الحدود، فلن يمكنهم العمل حقاً. وكما سمعنا من السيد لوكوك فإنه بدون الآلية العابرة للحدود سوف نواجه عواقب إنسانية كارثية. ولذلك، اسمحو لي أن أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الدعوة إلى تمديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) في أوانه.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع السوري. ولا يزال الاتفاق السياسي يشكل السبيل الوحيد لإحلال السلام. ويتطلب هذا عملية انتقال سياسي حقيقية تماشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

**السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):** يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة بشأن آخر تطورات الحالة الإنسانية في سورية، ويشي على السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته الشاملة.

ويلاحظ وفد بلدي مع القلق استمرار العنف الذي أسفر عن خسائر في الأرواح البشرية في شمال شرق وشمال غرب سورية. وتدين كوت ديفوار بشدة تلك الهجمات على السكان وتدمير البنية التحتية المدنية، الأمر الذي يساهم في تدهور الحالة ويعرقل الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية إلى من هم في حاجة إليها.

وتجدر الإشارة إلى أن القتال يعوق مبادرات وجهود الوساطة الجارية، بما في ذلك الاتفاق الذي وُقِعَ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بشأن المنطقة الآمنة في الجزء الشمالي الشرقي من سورية، ومذكرة التفاهم التي

الأعمال القتالية المتزامنة الجارية في شمال شرق وشمال غرب سورية. ومرة أخرى، نكرر دعوتنا لجميع أطراف النزاع لتنفيذ جميع اتفاقات وقف إطلاق النار، وكفالة وصول جميع الجهات الفاعلة الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى كامل الأراضي السورية. والأهم من ذلك، يجب تيسير الوصول للمناطق ذات الأولوية، بما في ذلك عمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، على نحو يكفل سلامة العاملين في المجال الإنساني.

وفي حين ينصب قدر كبير من اهتمام المجتمع الدولي حالياً على شمال شرق سورية، ففي الجزء الشمالي الغربي من البلد، بعد التوقف مؤقتاً عن الأعمال العدائية في إدلب في تشرين الأول/أكتوبر، للأسف حدثت مؤخراً طفرة في الغارات الجوية والبرية، بما في ذلك شن مزيد من الهجمات التي تضر بالمرافق الطبية. وإذ نواجه مرة أخرى تلك الهجمات غير المقبولة، نود التأكيد بقوة على ضرورة امتثال جميع الأطراف امتثالاً تاماً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن دعم بولندا لعمل مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة للتحقيق في الهجمات على المرافق الطبية التي تدعمها الأمم المتحدة في شمال غرب سورية. كما نؤكد على الالتزام الذي تتحمله جميع أطراف النزاع بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وينبغي أن تكون حماية المدنيين في صميم مناقشتنا. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الحالة القاسية لأضعف ضحايا النزاع السوري، ولا سيما الأطفال والنساء وأعضاء الأقليات الدينية والأشخاص المشردون داخلياً. يجب أن نضع تدابير عملية لمنع الخسائر في صفوف المدنيين والأضرار العرضية بالأهداف المدنية أو تقليلها بصورة فعالة.

وأود أن أؤكد مجدداً دعمنا القوي لآلية المساعدة عبر الحدود، التي تمكن من عبور الإمدادات الإنسانية إلى سورية، وتقديم المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها، ودعم تقديم الخدمات الأساسية. فبدون ذلك، سيكون من الصعب للغاية



الأحمر والهلل الأحمر، من بين آخرين ممن نُشروا في سورية. ونشعر بالجزع خصوصا إزاء تزايد عدد الأشخاص المشردين داخليا ٢٠٠ ٠٠٠ شخص منذ ٩ تشرين الأول/أكتوبر - والظروف المخوفة بالمخاطر التي يواجهونها، والتي تفاقمّت بسبب الشتاء القارس.

إن تلك المخاطر والمعاناة، التي يواجهها المواطنون السوريون يوميا بالتحديد، هي التي تجعل الوصول فورا وبدون عوائق إلى المساعدة الإنسانية أمرا ضروريا، من خلال الاستخدام الفعال لجميع الطرائق المتاحة، بما في ذلك المساعدات عبر الحدود. وفي هذا الصدد، تسلط بيزو الضوء على القدرة المتطورة والأمن اللذين توفرهما آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية في معابر حدودية معينة، من حيث المراقبة الصارمة والتحقق من عمليات إيصال المساعدات الإنسانية. وهذه الضمانات، إلى جانب الافتقار إلى وسائل بديلة حقيقية من أجل الوصول إلى أكثر من ٤ ملايين شخص تُقدم لهم الخدمات بموجب هذه الطريقة تجعلنا نؤيد تمديد الأحكام المبيّنة في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) والقرارات اللاحقة.

ويجدونا الأمل في أن يجري تناول هذه المسألة البالغة الأهمية في الأسابيع المقبلة من منظور التخفيف من المعاناة الإنسانية. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أنه يجب على المجلس أن يُبقي التطورات على الأرض قيد اهتمامه بهدف المحافظة على وقف فعال لإطلاق النار في المنطقة الشمالية الغربية من البلد، مع تشجيع التمديد في الوقت نفسه، في جميع أنحاء الأراضي السورية. ونعتقد أيضا أن من المهم للغاية مواصلة إعطاء الأولوية باستمرار لتلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين الباقين في مخيمي الهول والركبان، فضلا عن تشجيع الحلول الشاملة لضمان عودتهم الطوعية والكرامة والأمن.

إن المسألة ضرورية للحفاظ على الشرعية الدولية، بقدر ما هي ضرورية لآفاق السلام المستدام في سورية. ولذلك، فإننا

وقعتها روسيا وتركيا في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر بشأن مراقبة الحدود في سورية. وهذان الاتفاقان، اللذان رحب بهما وفد بلدي، أتاحا وقف الهجوم ضد القوات الكردية في شمال شرق سورية، والحد من الأعمال العدائية بقدر كبير.

ويحث بلدي جميع الأطراف على وضع حد للعنف ضد السكان، والوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بحماية المدنيين والهيكل الأساسية المدنية، وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما ندعو جميع الجهات الفاعلة الأخرى في الأزمة السورية إلى المضي قدما في الحوار بهدف تحقيق التهدئة والوقف النهائي لإطلاق النار، كشرط مسبق ضروري للتصدي للتحديات الإنسانية في المنطقة. وفي هذا الصدد، ترحب كوت ديفوار بالجهود الرامية إلى ضمان استمرار الإمدادات الإنسانية عبر الحدود إلى الآلاف من الأشخاص المتضررين من النزاع. ولذلك، فإن وفد بلدي يؤيد تجديد ولاية آلية إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود.

وفي الختام، تدعو كوت ديفوار المجتمع الدولي مرة أخرى إلى مواصلة بذل جهوده في مجال تقديم المساعدات الإنسانية في سورية وتكرّر دعمها للمبعوث الخاص للأمين العام في جهوده الرامية إلى التوصل لحل سلمي ودائم للأزمة. وجدونا الأمل في أن توفر محادثات جنيف التي بدأت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر بين الأطراف السورية الحيز السياسي اللازم لتحقيق هذا الهدف، من أجل تمكين المنطقة بأسرها من العودة إلى السلام والاستقرار والتنمية.

**السيد دوكلوس (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** نحن أيضا نشكر السيد مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية القيمة.

وتلاحظ بيرو مع الأسف حالة الضعف الخطيرة التي يعاني منها السكان المدنيون في مختلف المناطق في جميع أنحاء الأراضي السورية. ويحدث ذلك بالرغم من الروح المهنية والشعور بالواجب لدى موظفي الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية مثل الصليب



لآلاف السكان الذين لا يزالون بلا مأوى، بعد موجة الأعمال العدائية التي بدأت في نيسان/أبريل؟ وأتساءل ماذا سيحدث لو أنه بدءا من كانون الثاني/يناير فصاعدا يتعذر تيسير وصول المساعدات الإنسانية من أجل تزويدهم بالمؤن التي يحتاجونها لحماية أنفسهم من البرد.

إن طرح هذه الأسئلة لن يكون ضروريا إذا أوفت أطراف النزاع بمسؤوليتها بموجب القانون الإنساني الدولي لحماية السكان المدنيين وتوفير مقومات البقاء لسبل عيشهم. إن الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية للصحة والمياه والكهرباء تشكل انتهاكا صارخا لهذه المبادئ ولها أثر سلبي فوري على حياة الناس وكرامتهم.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن دعمنا لما تم مؤخرا من إنشاء مجلس للتحقيق في الحوادث التي وقعت في شمال غرب سورية، ونأمل أن يُكشف للعلن عن جزء من الاستنتاجات والتوصيات على الأقل.

لقد أصبحت الحالة في شمال شرق سورية مصدر قلق بالغ للجمهورية الدومينيكية، لا سيما بسبب آثار انعدام الأمن وعدم التيقن في أوساط السكان، فضلا عن مئات الآلاف الذين اضطروا إلى الفرار نتيجة للأعمال القتالية الأخيرة. والاحتياجات الإنسانية لهؤلاء الأشخاص المتنقلين ليست مادية فحسب. فهناك أيضا عنصر نفسي سيكون من الصعب جدا التغلب عليه. ويجب علينا أن نركز اهتمامنا على الملايين من اللاجئين الموجودين حاليا في تركيا. وبينما ننوه بسخاء تركيا الهائل وشعورها الإنساني، نود أن نؤكد أهمية أنه لا يجب وضع الترتيبات لإعادة ملايين الأشخاص إلى ما تُسمى المنطقة الآمنة بالتنسيق الوثيق مع الكيانات الدولية المعنية باللاجئين فحسب، ولكن أيضا أن تستهدف هذه الترتيبات الحفاظ على أمن وكرامة هؤلاء الأشخاص من خلال إشراكهم بصورة بناءة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلهم.

نرحب ببدء عمل مجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام، والذي نأمل أن يساعد على توضيح الوقائع والمسؤوليات في الهجمات التي شُنت على المرافق التي يشملها النظام لمنع الهجمات على الأهداف الإنسانية.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على أننا لن نتمكن من التغلب على الكارثة الإنسانية التي لا تزال تؤثر على سورية، إلا بالتوصل إلى حل سياسي على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، مع الاحترام الكامل لسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

**السيد سنغر وايسنغر** (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية. ونحن نقدر بصفة خاصة الانطباعات القيمة التي تشاطرها معنا في أعقاب الزيارة الميدانية التي أجراها مؤخرا. لقد استمعنا باهتمام بالغ إلى ملاحظاته عن العمليات الإنسانية عبر الحدود، التي تقدم المساعدة إلى حوالي ٤ ملايين شخص في شمال الجمهورية العربية السورية.

وفي هذا الصدد، نعرب عن التزامنا القوي بتجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لمدة عام آخر، الذي أنقذ حياة الملايين من الأشخاص المتضررين من خلال الآلية العابرة للحدود، منذ عام ٢٠١٤. ونعتقد أنها لم تزل أداة أساسية يستخدمها مجلس الأمن لكي يوضح أنه عندما تتوحد الجهود والإرادة صوب هدف واحد، يمكن اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة وصحة الأشخاص الحقيقيين الذين لن يتمكنوا من البقاء بغير ذلك.

ونحن نعلم أنه مع كل تصعيد عسكري تتفاقم الاحتياجات الإنسانية للسكان وتزيد. ولذلك، فإننا ننظر بكثير من الأسف إلى تلك الطفرة الجديدة في الأعمال العدائية في إدلب، حيث نرى بالفعل مخيمات المشردين تبلغ طاقتها القصوى، وحيث يفرض مجيء الشتاء الوشيك التزاما أخلاقيا بتلبية تلك الاحتياجات على وجه السرعة. فمع مجيء شتاء آخر، ما الذي سيحدث

الاستوائية بالقلق على نحو خاص إزاء هشاشة الحالة - سواء على صعيد حقوق الإنسان أو الحالة الإنسانية أو الأمنية - بالنسبة للآلاف من المدنيين شديدي الضعف، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يجري احتجازهم في ظروف غير إنسانية في مخيمي الهول والركبان المكتظين. ونحث الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والمجتمع الدولي بأسره على ألا يدخروا وسعا في الاستجابة بشكل مناسب للمساعدة في منع استمرار تدهور الأزمة الإنسانية في سورية. وكما أبرزت اليونسيف مؤخرا، فإن ذلك ينطوي على وضع خطة استجابة تُقدر تكلفتها بثلاثة بلايين دولار لتحسين إمدادات المياه وتوفير خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والخدمات الصحية والمساعدة التغذوية والتحصين للآلاف من الأطفال. وعلى الرغم من أن الأعمال العدائية مستمرة، فإن حكومة بلدي تؤكد أيضا أن إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود لا يزال يشكل أولوية يجب على مجلس الأمن أن يكفلها. وفي هذا الصدد، سيكون وقوفنا متحدين في تحديد هذه المعونة أمرا حكيما، كما كان دائما.

أخيرا، نود مرة أخرى أن نسلط الضوء على التقدم الكبير المحرز في العملية السياسية في إطار اللجنة الدستورية، التي لا تزال هي السبيل الوحيد الممكن لإيجاد حل دائم لتطبيع الحالة في سورية، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الشاملة والحافلة بالمعلومات. ونتفق على أننا ما زلنا نشهد الحالة الإنسانية والعسكرية الأكثر صعوبة في الأراضي الواقعة خارج سيطرة الحكومة السورية على الضفة الشرقية لنهر الفرات وفي منطقة تخفيف التوتر في إدلب وفي المنطقة التي تحتلها الولايات المتحدة حول التنف.

وقد قدم زملاؤنا عددا من التقييمات النزيهة والبالغة الأهمية للحالة في شمال شرق سورية. ونود الإشارة إلى أن المشكلة في

أخيرا، نشيد بعقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية في تشرين الأول/أكتوبر. ونكرر تأكيد التزامنا بالعملية السياسية الواسعة النطاق والروح المتجددة والشاملة للجميع التي يريها المبعوث الخاص. ونصر على أن هذا العنصر من عناصر العملية يجب أن تدعمه المزيد من تدابير بناء الثقة التي يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على السكان السوريين. ويشكل الاتفاق على وقف عام لإطلاق النار والإفراج عن المحتجزين وتوفير معلومات عن المفقودين أمثلة قليلة على التدابير العاجلة من هذا القبيل.

**السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (تكلمت بالإسبانية):** ينضم وفد بلدي إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد مارك لوكوك على المعلومات المستكملة والمفصلة المفيدة التي قدمها. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل له وللعمل الذي يقوم به.

إن الصورة التي رسمها السيد لوكوك للحالة الإنسانية والأمنية في سورية لا تزال مثيرة للقلق، بالنظر إلى أن السكان المدنيين في الشمال الشرقي من البلد ما زالوا يعانون معاناة رهيبة نتيجة للغارات الجوية والمجمعات البرية وحوادث إطلاق النار والإعدامات والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة. ويظهر هذا الوضع المؤسف استمرار الانتهاكات لوقف إطلاق النار الذي اتفقت عليه الولايات المتحدة تركيا في الشهر الماضي من أجل الإشراف على انسحاب القوات الكردية من على الحدود بين تركيا وسورية. كما لم تتحسن الحالة الأمنية في الشمال الغربي، ولا سيما في إدلب، حيث حدثت زيادة في المجمعات البرية والجوية على حد سواء، فضلا عن القصف المتعمد للمرافق الطبية الذي يشكل جرائم حرب، كما أكدنا مرارا.

وبالنظر إلى هذه الحالة المروعة، يجب علينا أن نواصل جهودنا الرامية إلى تهدئة الحالة وحماية المدنيين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني. وتشعر حكومة غينيا

زملاءنا يزدادون اقتناعاً بأن المنطقة خاضعة لسيطرة الإرهابيين الذين يستخدمون المدنيين كدروع بشرية. في الوقت نفسه، يواصل المسلحون الانخراط في الاستفزازات وفي قصف القوات الحكومية. لقد تم تسجيل حوالي ٦٠٠ من هذه الهجمات في شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده. وقد تم شن أحد أعنف هذه الهجمات في ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي استهدف قرى تل تركي ومضايا وخوين الكبير وقرى أخرى في جنوب إدلب. وكان هناك قصف على المناطق السكنية في حلب في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر قُتل فيه طفل وأصيب العشرات بجروح. وهناك تقارير عن عمليات إعدام واحتجاز وعمليات تفريق بالعنف لمظاهرات قام بها أشخاص عاديون يحتجون على سيطرة الإرهابيين في إدلب، كما ذكر السيد لوكوك. في ظل هذا الصمت الذي يغلف تلك الجرائم نرى محاولة أخرى لتقسيم الإرهابيين إلى إرهابيين جيدين وآخرين سيئين. أياً كانت الأسماء التي تطلقها هذه الجماعات على نفسها - داعش وجبهة النصرة وحياة تحرير الشام - نريد أن نحذر مجدداً من مغازلة الجهاديين من أجل مصالح قصيرة الأجل، سواء من خلال توفير التغطية السياسية أو الدعم المالي أو المادي لهم، وخاصة من خلال تصويرهم على أنهم ما يُسمى بالمتطرفين المعتدلين.

اليوم، وللأسف، سمعنا مرة أخرى اتهامات بأن الجيش السوري وحلفاءه شنوا غارات جوية على منشآت مدنية في إدلب. وكما علمنا من وسائل إعلام أخرى كان مصدر هذه المعلومات هم مرة أخرى ذوو الخوذ البيض أصحاب السمعة السيئة. لقد تحدثنا بالتفصيل عن مشكلة موثوقية المعلومات التي تنهمر من وسائل إعلام ويُعاد ترديدها في بيانات زملائنا في مجلس الأمن. في ١٦ أيلول/سبتمبر عقدنا مؤتمراً صحفياً مفصلاً، واستناداً إلى أدلة دامغة، أشرنا فيه إلى أن بعض أخطر الحالات المزعومة للهجوم على أهداف مدنية في إدلب من قبل القوات المسلحة الروسية والسورية قد تبين بالفعل أنها وهمية. مع ذلك،

تلك المنطقة ليست بجديدة ولم تنشأ بسبب حكومات سورية أو روسيا أو تركيا. وإلى حد بعيد، يتمثل السبب الجذري لزعة الاستقرار في منطقة الفرات في احتلالها غير القانوني والسياسة الديمغرافية الخطيرة التي نُفذت هناك وأثارت قلقاً بالغاً لدى الحكومة السورية. ولن يتسنى تحقيق استقرار قوي ودائم في سورية ككل إلا إذا احترمت سيادة هذا البلد وسلامته الإقليمية. ويجب تحرير سورية من الوجود العسكري الأجنبي غير الشرعي في أقرب وقت ممكن، حتى وإن كانت مواردها النفطية الهامة جداً لزملائنا الأمريكيين على المحك. فهذه الموارد ليست ملكاً للولايات المتحدة، ولكن للسوريين الذين يعتبرون ما يقوم به الأمريكيون عملاً من أعمال السرقة والسلب والنهب. وبالمناسبة، فإن إعادة هذه الحقول النفطية إلى سورية ستشكل إسهاماً حقيقياً من جانب الولايات المتحدة في جهود المساعدة الإنسانية للشعب السوري.

وتحاول روسيا تصحيح الوضع قدر استطاعتها لتفادي وقوع كارثة إنسانية وحدوث وفيات في صفوف المدنيين. وقد تمت السيطرة على الحالة في شمال شرق سورية بفضل توقيع مذكرة التفاهم الروسية - التركية في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر في سوتشي. وبدأت الشرطة العسكرية الروسية دوريات مشتركة في المنطقة الواقعة على طول الحدود في حين جرى نشر القوات الحكومية السورية في المراكز الحدودية المتفق عليها وانسحبت وحدات الدفاع الذاتي الكردية.

وبخصوص منطقة تخفيف التوتر في إدلب، فإن البيانات التي استمعنا إليها اليوم لم تتطرق تقريباً، أو لم تتطرق بالمرّة، إلى المسألة الرئيسية، وهي أن هذه المنطقة لا تزال تمثل بؤرة للإرهاب الدولي. وهذا هو تحديد السبب في أن أبو بكر البغدادي، زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كان محتبئاً في محافظة إدلب وهذا هو السبب في أنه تعين على ما يُسمى بالتحالف الدولي ضد داعش شن ضربات على هذه المنطقة. ونرى أن

ذات الصلة، إلى تكثيف جهودها لتحقيق هذه الغاية. لسوء الحظ، رأينا أنه غالباً ما يتم هذا النشاط بشكل مصطنع

وتتواصل الجهود بمساعدة الحكومة السورية ومركز روسيا للمصالحة بين الأطراف المعارضة في الجمهورية العربية السورية، إلى جانب الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أجل إعادة توطين أشخاص من مخيم الركبان. إلا أن توقف هذا العمل قد توقف بسبب جهود الجماعات المسلحة في المنطقة للحفاظ على سيطرتها هناك. نأمل أن يتم حل مشكلة اللاجئين والمشردين داخلياً في أسرع وقت ممكن. أما بالنسبة إلى مخيم الهول، فلا يزال الوضع هناك كارثياً بسبب القدرة المحدودة للوكالات الإنسانية على الوصول إليه ونقص التمويل.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أطلب من ممثل الاتحاد الروسي أن يختتم بيانه، حيث مرت ١٠ دقائق تقريباً منذ بدأ الإدلاء به.

**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أنا على وشك أن أختتم، سيدي الرئيسة.

لقد أصبح كل شيء أسوأ منذ أن انتقل إلى هناك عدد كبير من اللاجئين من مخيمات أخرى في الشمال الشرقي. نصف السكان من النساء والأطفال. لقد حان الوقت للتفكير في تسليم الأراضي المحتلة بشكل غير قانوني إلى السلطات السورية من أجل حل مشكلة المشردين داخلياً.

لا تزال إزالة الألغام مشكلة ملحة. نحن نرحب ببدء العمل في مشاريع دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في سورية. وروسيا تشارك في إزالة الألغام في سورية، سواء على المستوى الوطني أو من خلال مساهمتها في دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام. وفي هذا الصدد نحث جميع البلدان التي تشعر بالقلق الحقيقي بشأن الرفاهية الإنسانية في سورية على الانضمام إلى هذه الجهود وغيرها من الجهود الإنسانية وتقديم المساعدة

وكما أظهر عدد من زملائنا في بياناتهم اليوم، تم تجاهل تلك المعلومات. بالطبع من المريح التحدث عن المشاكل الإنسانية في سورية دون القيام بأي شيء لإنقاذ المدنيين من الإرهابيين.

ونحن من جانبنا نواصل العمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بهدف حل الوضع الإنساني، بما في ذلك هدف جعل آلية فض النزاعات أكثر دقة. لقد تحدثنا مراراً وتكراراً عن مشاكلها الحالية. نرحب بحقيقة أنه تم الاعتراف بالأخطاء المرتكبة - ونأمل أن تكون غير مقصودة - في نقل إحداثيات وأوصاف المنشآت المدنية المزعومة والتي عندما تم التحقق منها تبين أنها قواعد وملاجئ لمقاتلين. في ظل هذه الخلفية يسرنا أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يعتزم إجراء مراجعة منهجية جمع بيانات آلية فض النزاعات، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح.

إننا نشاطر ما تم الإعراب عنه اليوم من شواغل حول خطر تزايد التهديد الإرهابي في أنحاء مختلفة من سورية لم تخضع بعد لسيطرة الحكومة. ندعو أولئك الذين يحتفظون بسجون أو ينشئونها في شمال شرق سورية إلى عدم تحويل مسؤولية منع الجهاديين بمختلف أنواعهم في جميع أنحاء المنطقة من الانتشار إلى مناطق أخرى.

تتخذ روسيا، إلى جانب الحكومة السورية، خطوات لتهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين داخلياً. لقد عاد الآن حوالي ٢ مليون مواطن سوري إلى ديارهم، منهم أكثر من ١,٣ مليون مشرد داخلياً. وتمت استعادة إجمالي ٩١٤ مؤسسة تعليمية و ٢١٢ مؤسسة طبية، كما يتم بناء أو ترميم مرافق للكهرباء وإمدادات المياه ومنشآت صناعية، وهذه الأعداد التي لا يمكن دحضها هي دليل على فعالية التدابير التي اتخذتها السلطات السورية لتهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية والكرامة والأمن للاجئين. إننا ندعو المنظمات الدولية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الهيئات الإنسانية

إننا نتشاطر مشاعر الزملاء الآخرين الذين قالوا إن من الأهمية بمكان أن نحدد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لمدة ١٢ شهرا أخرى. إنه ليس أداة سياسية بل شريان حياة لمن هم في أمس الحاجة إليه. والمملكة المتحدة هي إحدى أكبر الجهات المانحة لعملية الاستجابة للحالة السورية، وسوف نستمر في العمل مع الأمم المتحدة لضمان دعم تمويلنا لاستجابة متسقة وتركز على المبادئ ويمكن التنبؤ بها، مع إعطاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية من خلال عمليات تتم داخل البلاد وعبر الحدود على حد سواء، وضمان الحفاظ على الهياكل القائمة لدعم ذلك.

وفي هذا المنعطف، أود أن أكرر ما قالته ممثلة فرنسا عن إعادة الإعمار. وأود أن أؤكد قلقلنا إزاء الآثار الإنسانية المترتبة عن الأحداث التي وقعت مؤخرا في شمال شرق سورية. ومجددنا الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة من توسيع نطاق استجابتها في المنطقة. ويجب إتاحة الإمكانية للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني للوصول إلى الأشخاص المحتاجين دون قيود، فضلا عن حمايتهم من أي شكل من أشكال العنف. ونشاط المتكلمين الآخرين شواغلهم بشأن عودة اللاجئين التي يجب أن تتماشى مع المبادئ المتفق عليها دوليا، كما نتشاطر شواغلهم المتعلقة بإعمال القانون الدولي الإنساني.

أشار أحد المتكلمين إلى إنقاذ أفراد من أيدي الإرهابيين. وأعتقد أنه إذا كان ثمة عمليات إنقاذ من أي نوع تجري، فإنها تلك التي يقوم بها عمال الإنقاذ الذين يرفعون الجثث من أماكن مثل إدلب، حيث يبدو الأمر أكثر فأكثر ويوما بعد يوم وكأنه ليس هناك وقف لإطلاق النار. ولا نزال قلقين للغاية إزاء التقارير الواردة عن تجدد الغارات الجوية. فأني تصعيد آخر في أعمال العنف سينجم عنه خسائر إنسانية لا يمكن تصورها. ولذلك، نناشد جميع الأطراف كفالة القيام بكل ما في وسعها لتفادي ذلك. وفيما يتعلق بإدلب، أود أن أغتنم هذه الفرصة لدعوة الأمين العام إلى إعلان النتائج التي توصل إليها مجلس

الإنسانية لجميع السوريين، دون تمييز أو تسييس أو شروط مسبقة. لا يشمل ذلك مشاريع إعادة الإعمار بعد الصراع فحسب بل يشمل أيضا رفع العقوبات الأحادية من أجل تطبيع حياة السوريين.

في الختام، أود أن أؤكد أنه على الرغم من العوامل المختلفة وتزايد التوترات إلا أن الحالة في سورية ما زالت تعود إلى طبيعتها، والسبب في ذلك في المقام الأول هو الاستعادة التدريجية للمزيد من الأراضي إلى سيطرة الحكومة الشرعية. وكان أحد العوامل الإيجابية إطلاق اللجنة الدستورية السورية في جنيف في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. لقد كان إنشاؤها وإطلاق أعمالها، بمساعدة حاسمة من مسار أستانا، من المنجزات التي لا يمكن إنكار أنها تحققت من أجل الشعب السوري. نحن نرحب بالعودة الأولى من الحوار بين السوريين، والذي يهدف إلى تحديد مستقبل البلد. وباعتبارنا بلدانا ضامنة لعملية أستانا، فإن روسيا وتركيا وإيران على استعداد لمواصلة مساعدة الأطراف السورية والمبعوث الخاص بيدرسن في البحث عن حل سياسي للصراع السوري. ونعتقد أنه ينبغي عدم السماح للوضع القائم على الأرض بالتأثير على عمل اللجنة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** سادلي الآن بيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

أشكر مرة أخرى وكيل الأمين العام وأفرقة في الميدان.

لقد أشار المتكلم السابق إلى تطبيع الحالة في سورية. يجب أن أقول إن ما سمعناه من وكيل الأمين العام اليوم هو بالنسبة لي لا يشبه إلى حد كبير الحالة الطبيعية. ما زلنا نشعر ببواعث قلق كبيرة بشأن الوضع على أرض الواقع والنضال المستمر لتقديم المساعدة الإنسانية، والذي لا يزال غير واضح، وهذا أقل ما يُقال. وأفهم مما قيل أن المساعدة تُستخدم لمعاقبة أو مكافأة مجتمعات أو مناطق معينة على ما تبديه من ولاء. وبالتالي فإن الوضع على الأرض أبعد ما يكون عن التحسن.



**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
أرى أن ممثل ألمانيا لا يزال يقرأ صحيفة "نيويورك تايمز". لقد  
لجأنا منذ وقت طويل إلى مصادر أكثر موثوقية للمعلومات  
وننصحه أن يحدو حذونا.

إن مجلس التحقيق، وفقا لفهمنا، يشكل إحدى الآليات  
الداخلية للأمم المتحدة. وسيقدم تقريره إلى الأمين العام، وهو  
من له أن يقرر ماذا يفعل به. وهناك إجراءات مقابلة يتعين على  
الأمين العام اتباعها. أما بالنسبة لبقية الأمر، فيمكن لممثل ألمانيا  
أن يستمع إلى تقاريرنا المنتظمة إلى وسائط الإعلام والمؤتمرات  
الصحفية التي نعقدتها وما إلى ذلك. ويمكنه أن يطمئن إلى كونها  
أكثر موثوقية من مصادره.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أعطيت الكلمة الآن لممثل  
الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية):** هناك فيل  
كبير هائج في سورية لا يراه البعض في هذا المجلس. وهناك  
احتلال أمريكي وسطو مسلح أمريكي على النفط السوري.  
وهناك احتلال تركي وعمليات تغيير ديمغرافي في بعض المناطق  
الحدودية السورية - التركية. وهناك إرهاب موصوف في إدلب  
لكيانات إرهابية تحظى بدعم علي من رعاة هذه الكيانات.  
وهناك حكومات، بعضها موجود في هذا المجلس للأسف، تشجع  
حركات انفصالية في بلادي، سورية، على غرار ما أسفرت عنه  
سياساتها الخرقاء في العراق. وهناك حكومات ترفض استعادته  
إرهابيها من سورية. وكل هذا الفيل الهائج، للأسف، لا يراه  
البعض. وكل همهم الدفع باتجاه تمديد مفاعيل القرار ٢١٦٥  
(٢٠١٤) الذي يتعامل مع إرسال المساعدات عبر الحدود،  
لكن هذا الدفع باتجاه تمديد مفاعيل القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)  
يترجم واقعا أليما لهذا المجلس، ألا وهو التفاف المجلس على  
أولوية تنفيذ قرارته التي تشدد كلها على سيادة سورية واستقلالها

التحقيق في تحقيقاته بشأن الهجمات التي شنت على هياكل  
أساسية تدعمها الأمم المتحدة وأخرجتها من ساحة النزاع في  
شمال غرب سورية.

أود أن أختتم بياني بأن أضرم صوتي إلى ممثلة الولايات  
المتحدة بشأن ما قالته عن ذوي الخوذ البيض، وبصفة خاصة  
عن وفاة مؤسسه، جيمس لو ميزورييه. فلولا هذه المجموعة من  
المتطوعين السوريين، لكان عدد أكبر بكثير من الناس قد عانوا  
على أيدي السلطات السورية، بل وكانت معاناتهم ستستمر إلى  
الآن. واستمعنا إلى ممثلي روسيا وسورية وهما يكيلان الاتهامات  
لهم. وقد وصف وزير الخارجية الروسي مؤخرا السيد لو ميزورييه  
بأنه جاسوس. وفي أعقاب وفاته المأساوية، أود أن أغتنم هذه  
الفرصة لأكرر بشكل قاطع أنه لم يكن جاسوسا. لقد كان  
يعمل في المجال الإنساني لصالح الشعب السوري. وكان ما يؤديه  
من عمل، إذا جاز لي أن أقول ذلك، أكثر مما تضطلع به  
الحكومة السورية ذاتها من عمل.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

**السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود، في  
المستهل، أن أؤكد ما قلموه، سيدتي الرئيسة، عن ذوي  
الخوذ البيض. غير أنني أود أن أطرح سؤالاً على الممثل الروسي  
بشأن ما قلموه عن مجلس التحقيق والمؤتمر الصحفي الذي  
نظمته روسيا قبل بضعة أسابيع عن الهجمات التي وقعت في  
سورية ومن يقف وراءها. وفي هذا السياق، أشير إلى ورود تقارير  
إخبارية اليوم عن مجلس التحقيق وعن احتمال ممارسة روسيا  
لضغوط على الأمين العام ليُتيق نتائج تحقيقاته سرية. وأردت  
فحسب أن أطلب إلى الممثل الروسي أن يؤكد لنا أن الأمر ليس  
كذلك وأنه يؤيد تماما مجلس التحقيق، فضلا عن نشر نتائجه.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** طلب ممثل الاتحاد الروسي  
الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.



إلى تقديم نفسه كبطل لقتله البغدادي في الوقت الذي تجاهر فيه هذا البعض ذاته أنه كان يملأ قاعات الأمم المتحدة صراخا ويحشد آلياتها ضد الدولة السورية عندما كانت تسعى للقضاء على هذا الإرهابي وتنظيمه، وكذلك على متزعم جبهة نصر الجولاني وغيرهما في إدلب ذاتها.

كما كان هذا البعض ذاته يقوم باستهداف الجيش العربي السوري لدى محاولته الوصول إلى مناطق شرق الفرات للقضاء على تنظيم داعش وهو ما حصل في جبل الشردة بدير الزور والهجين وغيرها. لاحظوا علاقة البغدادي والجولاني والسيد لو ميزورييه في إدلب.

رابعا، الرفع الفوري للتدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، والتي تمثل إرهابا اقتصاديا وعقابا جماعيا يدحض مزاعم فاضليها وأكاذيبهم بأنهم فرضوها من أجل السوريين فما هذه الانسانية التي تحرم أبناء سورية من حليب الأطفال والغذاء والدواء والأجهزة الطبية ومستلزمات الرعاية الصحية وكراسي ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي كلها أشياء في منتهى الأهمية لا يراها السيد لوكوك.

خامسا، الإقرار بأن جهود الدولة السورية ومؤسساتها وشركائها في العمل الإنساني كالهلال الأحمر العربي السوري هي العامل الأساس في تحسين الوضع الإنساني رغم التحديات الجمة التي تواجهها، وكذلك الإقرار أنه ما كان للأمم المتحدة ووكالاتها أن تفلح في تحقيق أية إنجازات من دون التعاون والتسهيلات وشروط السلامة والأمان التي توفرها لها الحكومة السورية.

سادسا، الكف عن الترويج لانتهاك السيادة السورية عبر العمل غير المجدي عبر الحدود ومن خلال مكاتب معادية لسورية كمكتب غازي عنتاب الذي يشكل استمرار عمله جائزة لأردوغان على دعمه الإرهاب واحتلاله أراض سورية وابتزازه وتهديده المتواصلين لأوروبا والعالم.

ووحدة أراضيها. وسنأتي على ذلك لاحقا. يؤكد وفد بلادي على النقاط التالية:

أولا، ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء، داخل المجلس وخارجه، باحترام سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها استنادا لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالوضع في بلادي التي ناهز عددها الـ ٢٥ قرارا.

ثانيا، وجوب اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته لإنهاء الوجود اللاشعري للقوات الأجنبية على أراضي بلادي وإلزام حكومات الدول المعروفة بالكف عن اعتداءاتها وعن دعمها للتنظيمات الإرهابية ورعايتها لمليشيات انفصالية والتواطؤ معها في نهب مقدرات البلاد، بما فيها النفط الذي يعين البعض من نفسه وصيا وسمسارا له في سوق أسهم اغتيال القانون الدولي وأحكام الميثاق.

ثالثا، دعم جهود الحكومة السورية وحلفائها لمكافحة الإرهاب، تطبيقا لقرارات المجلس. وفي هذا السياق، نشير إلى أنه في الوقت الذي بذلت فيه دول أعضاء في هذا المجلس جهودا محمومة لعرقلة جهود الحكومة السورية وحلفائها لمكافحة إرهاب داعش البغدادي وجبهة نصر الجولاني في محافظة إدلب وريفها، تفاخر بعض تلك الدول بعملية مزعومة في إدلب ذاتها أدت لمقتل متزعم تنظيم داعش الإرهابي وعدد من قيادات التنظيم.

إن هذا الزعم يؤكد ما قلناه، نحن وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، من أن التنظيمات الإرهابية تفرض سيطرتها على إدلب وتتخذ من أهلها دروعا بشرية، وأن واجبا كدولة يقتضي بالتالي تخليص أهلنا هناك من سيطرة تلك التنظيمات الإرهابية. لقد وصل نفاق البعض في هذا المجلس

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان إضافي موجز للغاية بصفتي الوطنية.

أردت أن أقول مرة أخرى إن الراحل جيمس لو ميزورييه لم يكن ضابطاً بريطانياً عاملاً. لقد بدأ حياته المهنية بالفعل في الجيش البريطاني. وقد خدم مستشاري العسكري هنا معه. ثم ترك القوات المسلحة، وأصبح يعمل في المجال الإنساني وأسس فريق ماي داي للإنقاذ والخذ البيض. أريد أن أسجل ذلك في المحضر.

والأمر الثاني الذي أردت التطرق إليه هو وجهة نظر السفير السوري ومفادها أنه إذا كان هناك قرار يتعلق بتنفيذ عمليات عبر الحدود، فإنه يتعارض بشكل ما مع سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. لا يوجد تعارض. لقد اتخذنا القرار تحديداً بسبب السيادة والسلامة الإقليمية. وبعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى إذن. وأنا لم أرغب في أن يكتسب انطباع خاطئ في هذا الخصوص رواجاً.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.

سابعاً، الانخراط مع الحكومة السورية في علاقة قانونية أخلاقية واقعية وذات مصداقية، والتعاون معها كشريك أساسي في المجالين الإنساني والتنموي بعيداً عن أية شروط سياسية مسبقة، أو إملاءات مرفوضة أو محاولات ابتزاز تهدف إلى عرقلة جهود الإعمار وإعادة المهجرين والكف عن محاولات إضفاء الصبغة الإنسانية على تنظيمات إرهابية مصطنعة كتنظيم الخوذ البيضاء الإرهابي الذي أكدت الصحف الأوروبية والأمريكية قبل يومين أن مؤسسه جيمس لو ميزورييه هو ضابط في الاستخبارات البريطانية وهو الأمر الذي أكدنا عليه مراراً وتكراراً وحاول البعض التغطية عليه.

لقد بدأ الترويج الإعلامي لكذبة استخدام البراميل المتفجرة والأعيب استخدام الكيماوي فظهرت علينا الخوذ البيضاء. جرى غزو العراق واحتلال بغداد فظهر علينا البغدادي. ونشرت بعض الدول إرهابي جبهة النصرة في خط الفصل في الجولان السوري المحتل، فظهر علينا الجولاني، لاحظوا هذه العلاقة السفسطائية، احتلال العراق وغزو بغداد يظهر علينا بغدادي ونشر الإرهاب في الجولان يظهر علينا جولاني والأعيب البراميل المتفجرة والكيماوي يبرز لنا ضابط استخبارات بريطاني اسمه لو ميزورييه وكلهم لهم علاقة بإدلب.